الأمم المتحدة

A/59/155–E/2004/96

الجمعية العامة
المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
19 July 2004
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة التاسعة والخمسون
البنود ٥٦ و ٨٥ و ٨٦ و ٨٩ و ٩١ من جدول الأعمال المؤقت*
متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية
المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي
متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية
العولمة والاعتماد المتبادل
القضاء على الفقر وقضايا إنمائية أخرى

المجلس الاقتصادي والاجتماعي
الدورة الموضوعية لعام ٢٠٠٤
٢٨ حزيران/يونيه – ٢٣ تموز/يوليه ٢٠٠٤
البندان ٦ و ٦ (أ) من جدول الأعمال
تنفيذ نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة ومتابعتها
متابعة نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية

رسالة مؤرخة ١٥ تموز/يوليه ٢٠٠٤ موجهة إلى الأمين العام من الممثّلين الدائميّن لكندا والمكسيك لدى الأمم المتحدة

يسرنا أن نوجه انتباهكم إلى التقرير المعنون ''إطلاق العنان لروح العمل الحر: تحويل عمل قطاع الأعمال لصالح الفقراء''، الذي قدَمتّه إليكم في آذار/مارس ٢٠٠٤ اللجنة المعنية بالقطاع الخاص والتنمية. وقد عقدتم اجتماعا للجنة في تموز/يوليه ٢٠٠٣ اشترك في رئاسته الرايت أونرابل بول مارتن، رئيس وزراء كندا، والسيد إرنيستو زديو، الرئيس السابق للمكسيك. ويتضمن التقرير، في جملة أمور، توصيات بشأن الكيفية التي تستطيع بها العناصر الفاعلة الرئيسية بما فيها الحكومات، والمؤسسات الإنمائية العامة، والقطاع الخاص، ومنظمات المجتمع المدني، أن تعدل في إجراءاتها ونُهجها من أجل تعزيز قدرة القطاع الخاص بصورة ملموسة على النهوض بعملية التنمية.

* A/59/150.

120804 100804 04-44635 (A)

وقد أيَّد أعضاء اللجنة من الشخصيات البارزة التقرير في مجمله حفزا لعملية أوسع نطاقا للحوار الوطني والمساعي المشتركة. والمؤمل أن يشجع التقرير قيام تحالف بين أصحاب المصلحة الرئيسيين المشاركين في القطاع الخاص، بغية الإسهام في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وتخفيف حدة الفقر.

وفي ضوء أهمية التقرير وصلته بأعمال الأمم المتحدة، لا سيما في المجال الاقتصادي والاجتماعي، نكون ممتنين لو تفضلتم بإصدار هذه الرسالة والمقتطفات المرفقة من التقرير المرفق (انظر المرفق) بوصفهما وثيقة من وثائق الدورة التاسعة والخمسين للجمعية العامة، في إطار البنود ٥٦ و ٨٥ و ٨٦ و ٨٩ و ٩١ من جدول الأعمال المؤقت. ونود، علاوة على ذلك، أن نطلب إدراجها في المسائل التي سيُنظر فيها في الدورة الموضوعية لعام ٢٠٠٥ للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، تحت البندين المعنونين ''تنفيذ نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة ومتابعتها'' و ''متابعة نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية''، وكذلك في الاجتماع الخاص الرفيع المستوى الذي يعقده المجلس الاقتصادي والاجتماعي مع مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة الدولية.

ويمكن الاطلاع على كامل التقرير في الموقع التالي على شبكة الإنترنت .http://www.undp.org/cpsd

(توقيع) ألن **روك**
الممثل الدائم لكندا لدى الأمم المتحدة

(توقيع) إنريك **بروغا**
الممثل الدائم للمكسيك لدى الأمم المتحدة

مرفق الرسالة المؤرخة ١٥ تموز/يوليه ٢٠٠٤ الموجهة إلى الأمين العام من الممثلين الدائمين لكندا والمكسيك لدى الأمم المتحدة

مقتطفات من تقرير اللجنة المعنية بالقطاع الخاص والتنمية إلى الأمين العام للأمم المتحدة

إطلاق العنان لروح العمل الحر

تحويل عمل قطاع الأعمال لصالح الفقراء

أعضاء اللجنة

الرئيسان المناوبان

دولة بول مارتن

رئيس وزراء كندا

إرنيستو زديو

مدير مركز جامعة ييل لدراسة العولمة

الرئيس السابق للمكسيك

الأعضاء

إدواردو أنينات (شيلي)

نائب المدير الإداري السابق

صندوق النقد الدولي

جورج كاستانييدا (المكسيك)

وزير الخارجية السابق، المكسيك

أستاذ السياسة ودراسات أمريكا اللاتينية الشهير، جامعة نيويورك

لويزا دجيوغو (موزامبيق)

وزيرة التخطيط والتنمية، موزامبيق

كارلتون فلورينا (الولايات المتحدة)

رئيس وكبير الموظفين التنفيذيين لشركة هيوليت – باكارد

راجات غوبتا (الهند)

الشريك الأقدم على نطاق عالمي

ماكيتري وشركاه

آن لوفرجون (فرنسا)

رئيسة المجلس التنفيذي لمجموعة أريفا

رئيسة وكبيرة الموظفين التنفيذيين لشركة كوجيما

يانيك ليمدبيك (النرويج)

رئيس شركة ستاتويل، ASA

بيتر ماكفرسون (الولايات المتحدة)

رئيس جامعة ولاية ميشيغان

آلان بتريكوف (الولايات المتحدة)

نائب رئيس ومؤسس شركة اباكس بارتنرز

كوامي بيانيم (غانا)

كبير الموظفين التنفيذيين بشركة نيوورلد انفستمنتس

س. ك. براهالاد (الولايات المتحدة)

أستاذ كرسي هارفي س. فروغوف لإدارة الأعمال، جامعة ميشيغان

كلية التجارة

روبرت روبن (الولايات المتحدة)

مدير ورئيس اللجنة التنفيذية

سيتي غروب، وزير الخزانة السابق، الولايات المتحدة

ميكو رداياتاري (جنوب أفريقيا) رئيس والرئيس التنفيذي

لشركة تيليسيل انترناشيونال

صاحب شركة مون روشيل واينري

خوان صومابا (شيلي)

المدير العام لمنظمة العمل الدولية

هرناندو دي سوتو (بيرو)

رئيس معهد الحرية والديمقراطية، بيرو

الأعضاء بحكم مناصبهم

موريس سترونغ (كندا)

المستشار الخاص للجنة

مارك مالوك براون (المملكة لمتحدة)

مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

أعضاء مناوبون

ديبرا دون بدلا من كارلتون فلورينا (الولايات المتحدة)

نائبة رئيس أقدم لشؤون الشركات، شركة هيوليت – باكارد

مايكل فرومان بدلا من روبرت روبن (الولايات المتحدة)

رئيس وكبير الموظفين التنفيذيين لشركة سيتي انشورانس

أمانة اللجنة

المدير التنفيذي: نسيم ازيكيل

الفريق الرئيسي: يان كروتزينا، وناهد ننشي، ويان ريز، وصحبة سبحاني

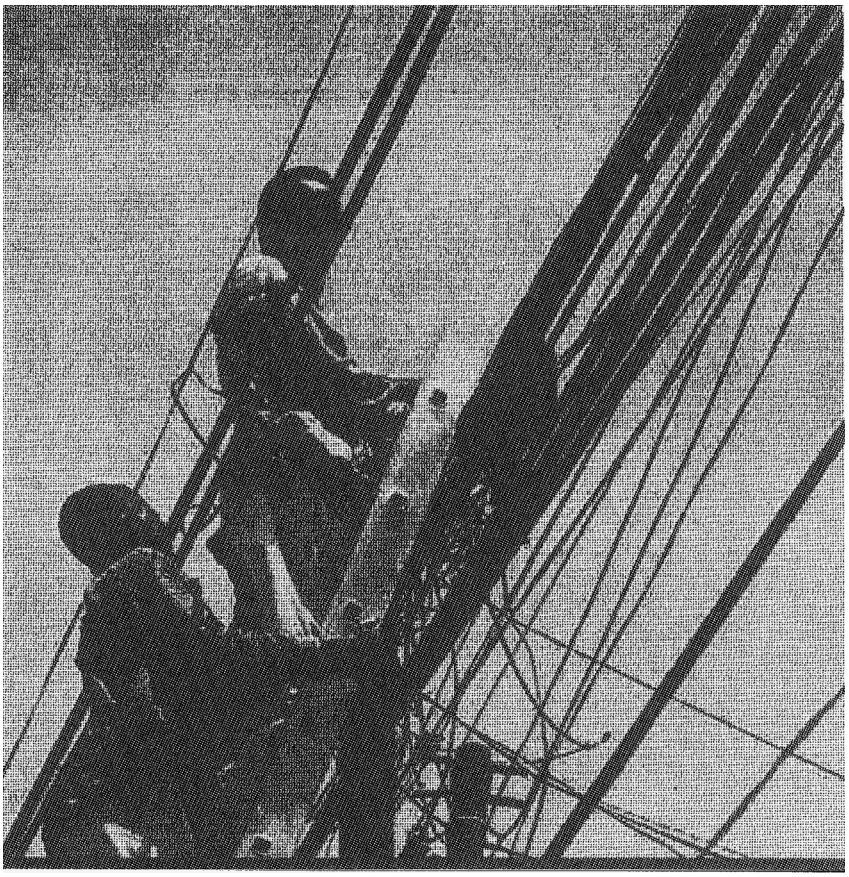

مقدمة

يُعتبر القضاء على الفقر، وهو أحد تطلعات الأهداف الإنمائية للألفية، الهدف الإنمائي المهيمن للقرن الحادي والعشرين. وعلى الرغم من التقدم الكبير المحرز في الخمسين عاما الماضية، فإن ١,٢ بليون نسمة – خُمس سكان الأرض – يعيشون على أقل من دولار واحد من دولارات الولايات المتحدة يوميا، دون الحصول على عدد كبير من الخدمات الاجتماعية الأساسية من أجل توفير حياة بشرية لائقة. ويستلزم حاليا استجابة عالمية من أجل الاستخدام الكامل لجميع الموارد المالية والثقافية والتنظيمية التي يمكننا حشدها.

واستنادا إلى هذه المعلومات الأساسية العاجلة، طلب إلينا الأمين العام كوفي عنان عقد اجتماع للجنة المعنية بالقطاع الخاص والتنمية للإجابة على سؤالين كيف يمكن إطلاق العنان لطاقات القطاع الخاص وروح العمل الحر في البلدان النامية؟ وكيف يمكن إشراك القطاع الخاص القائم في التصدي لذلك التحدي؟ ويمثل هذا التقرير ردنا على هذين السؤالين.

ويقدم التقرير توصيات تتعلق بكيف يمكن للعناصر الفاعلة الرئيسية – الحكومات، والمؤسسات الإنمائية الهامة، والقطاع الخاص، ومنظمات المجتمع المدني – أن تعدل إجراءاتها ونُهجها لتعزيز قدرة القطاع الخاص بصورة ملموسة على النهوض بعملية التنمية. ويقودنا التخفيف من حدة الفقر إلى التركيز على تنمية المشاريع التجارية التي تخلق فرص عمل وثروة محلية – بإطلاق العنان لقدرة أصحاب المشاريع المحليين.

ولقد حددنا مهلة زمنية طموحة لعملنا، الذي استكمل في أكثر من نصف عام بقليل منذ اجتماعنا الأول في حزيران/يونيه ٢٠٠٣. ولم تنصرف نيتنا إلى الاضطلاع ببحوث أساسية. ويجري بالفعل الاضطلاع بمعظم العمل المتعلق بالموضوع، وتركز بالفعل المنشآت الخاصة والمؤسسات الأكاديمية طاقاتها على مساهمات القطاع الخاص في التنمية. وبدلا من ذلك، تمثل نهجنا من فهم واستيعاب العمل الذي اضطلعت به بالفعل جميع أطراف التحالف الإنمائي، بما في ذلك قطاع الأعمال، والمجتمع المدني، والمنظمات العمالية، وفي إدماج هذا الفكر في الإطار المعروض هنا.

وتأثر عمل اللجنة بشدة بأصوات أصحاب المشاريع، المعرب عنها بواسطة أعمالهم وبواسطة ردودهم على استقصاءات جرت على نطاق واسع لفهم ما الذي يؤثر على قدرتهم بصورة أكبر لكي يصبحوا منتجين ونامين. فقدرة أصحاب المشاريع وديناميتهم وابتكاراتهم هي التي تزيد من تأثير القطاع الخاص ذي القاعدة العريضة. وتشمل روح العمل الحر أعمال صغار الأفراد غير الرسميين وذوي الأصل الريفي، كما أنها تشمل أعمال المديرين والمبتكرين في الشركات المتعددة الجنسيات والشركات المحلية الكبرى. وكانت أصواتهم هي أعلى الأصوات التي استمعنا إليها.

وحاولت اللجنة أيضا تسليط الضوء على مجموعة عريضة من الممارسات الجيدة التي تبين كيف يمكن استغلال قدرات القطاع الخاص بأفضل طريقة لأغراض التنمية وتخفيف حدة الفقر. وتشمل الحالات نُهج ناجحة تعود أصلا إلى الناشطين التقليديين في مجال التنمية، مثل المؤسسات الإنمائية المتعددة الأطراف والوكالات الثنائية لتقديم المعونة. ولكنها تشمل عادة نُهجا أقل شهرة ولكنها مبتكرة تولّى القطاع الخاص تنفيذها – سواء بواسطة الشركات أو منظمات المجتمع المدني. وتعتمد تلك النُهج على آليات السوق وحوافز القطاع الخاص ولذلك فهي تلجأ بدرجة أكبر للقابلية للمحاكاة والتسلُّق التي نعتقد أن هناك حاجة إليها. وإحدى ملاحظاتنا الرئيسية تتمثل في نقص المعرفة بشأن أفضل الممارسات والحاجة الكبرى إلى إجراء بحوث وتحليل أكثر استدامة للنُهج الفعالة وغير الفعالة.

ونستنتج في الختام أنه لن يكون كافيا بالنسبة لهذه اللجنة إصدار تقرير تقليدي يعبِّر عن الآراء ويحث الآخرين على اتخاذ إجراء. وبدلا من ذلك، نعتقد أنه من المهم استحداث مجموعة من الإجراءات والمبادرات الرائدة والتي ستختبر الملاحظات والاستنتاجات الرئيسية لعملنا – حتى يمكن إظهار مدى صلتها الوثيقة بعالم التنمية الفعلي على أرض الواقع. ولذلك يختتم التقرير بإيراد حافظة توضيحية للإجراءات التي سيجري وضعها بتفصيل أكبر على مدى الأشهر القليلة المقبلة – وهي إجراءات يمكن تنفيذها على أساس تجريبي بعد ذلك بفترة قصيرة. ويمكن لمنظومة الأمم المتحدة الاضطلاع بتنفيذ البعض منها، ويمكن للشركاء وأصحاب المصلحة الآخرين الاضطلاع بتنفيذ البعض الآخر.

وهذه المبادرات بعيدة تماما عن أن تكون كافية. ونطرحها لكم جميعا باعتبارها نماذج إرشادية للإجراءات التي نعتقد أنه يمكن وينبغي تكرارها من أجل أن تنتج أوسع تأثير ممكن كما أننا لا نعتقد أن أيًّا منها تعتبر نموذجا كاملا. وتتطلب الفوارق بين البلدان تعديل المبادرات – وكذلك بعض توصياتنا الإجمالية – لكي تتلاءم مع ظروف معينة. وآراؤنا واستنتاجنا معروضة باعتبارها توجيهية، لحث رد الفعل والحوار البناء. وتتمثل النية في حفز تحالف أصحاب المصلحة الرئيسيين – مع التركيز بصورة أوضح على التحديات المعروضة هنا. ويعتبر مثل هذا التحالف أساسيا لإطلاق العنان لقدرة القطاع الخاص على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وتخفيف حدة الفقر.

(توقيع) بول مارتن
الرئيس المناوب

(توقيع) إرنستو زيديو
الرئيس المناوب

المحتويات

أعضاء اللجنة

مقدمة

تقديرات

النقاط الرئيسية

الفصل ١ – لماذا يعتبر القطاع الخاص في غاية الأهمية بالنسبة لتخفيف حدة الفقر

الفقر المدقع يظل عسير المعالجة

القطاع الخاص هام بالنسبة للفقراء – وعادة الفقراء

من هم جميع أصحاب المشاريع؟

التركيز على القطاع الخاص

الفصل ٢ – القيود الواردة على القطاع الخاص في البلدان النامية

انتشار الصبغة غير الرسمية بالنسبة للمؤسسات المتناهية الصغر

قلة عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التنافسية

نقص الضغط التنافسي على الشركات الكبيرة

أسس روح العمل الحر – لم يعمل بها بعد

ثلاث دعامات لروح العمل الحر – عادة ما تكون غير متوافرة

الفصل ٣ – إطلاق إمكانيات القطاع الخاص

إرساء الأسس

تشييد الدعامات

الفصل ٤ – إشراك القطاع الخاص في التنمية

خدمة الأسواق عند قاعدة الهرم

تكوين نظم إيكولوجية وبناء شبكات

تشجيع الشراكات بين القطاعين العام والخاص من أجل التنمية المستدامة

تحسين إدارة الشركات

تعزيز الممارسات المسؤولة لقطاع الأعمال ومعايير المسؤولية الاجتماعية للشركات

الفصل ٥ – الإجراءات الموصى بها

الإجراءات في المجال العام: تهيئة بيئة مواتية

الإجراءات في المجال العام – الخاص: شارك وابتكر

الإجراءات في المجال الخاص؛ تعبئة الطاقات والموارد

الاستشراف

ملاحظة بشأن ثبت المراجع

ثبت المراجع

الأطر

الإطار ١–١ الأهداف الإنمائية للألفية

الإطار ٣–١ القطاع الخاص في كوستاريكا – حقق الانطلاق

الإطار ٤–١ وضع الموارد تحت مجهر الرادار من أجل تنمية القطاع الخاص

الإطار ٤–٢ بيان ما يمكن تحقيقه عند قاعدة الهرم

الأشكال

الشكل ١–١ المزيد من الاستثمار – المزيد من النمو

الشكل ١–٢ أربعة ملايين نسمة عند قاعدة الهرم

الشكل ٢–١ غياب الصبغة الرسمية تستشري في البلدان الأفقر

الشكل ٢–٢ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تصبح أكثر أهمية وغياب الصبغة الرسمية تصبح أقل أهمية كلما أصبحت البلدان أكثر غنى

الشكل ٢–٣ أسس القطاع الخاص ودعامات روح العمل الحر

الشكل ٢–٤ المؤسسات في البلدان المنخفضة الدخل تواجه المزيد من الأعباء العديدة عند التسجيل

الشكل ٣–١ تعزيز فعالية الأنشطة الإنمائية للقطاع الخاص التقليدي

الشكل ٤-١ إسهامات القطاع الخاص في تنمية القطاع الخاص

الشكل ٥-١ الإجراءات في ثلاثة مجالات محورية

النقاط الرئيسية

تعتقد اللجنة أن أي نهج لتنمية القطاع الخاص – والتوصيات المتعلقة بالسياسات والإجراءات المصاحبة له – ينبغي أن ترتكز على إدراك أن عمليات الادخار والاستثمار والابتكار التي تؤدي إلى التنمية يضطلع بها إلى حد كبير أفراد وشركات وفئات من القطاع الخاص.

ويمكن للقطاع الخاص أن يخفف من حدة الفقر عن طريق الإسهام في النمو الاقتصادي، وخلق الوظائف وإيجاد دخول للفقراء. وفي إمكانه أيضا تمكين الفقراء عن طريق توفير مجموعة كبيرة من المنتجات والخدمات بأسعار منخفضة.

ويمكن أن تكون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمثابة محركات لخلق الوظائف – وتربة صالحة للابتكار وروح العمل الحر. ولكن في بلدان فقيرة عديدة، تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هامشية في النظام الاقتصادي المحلي. فالعديد منها يعمل خارج النظام القانوني الرسمي، ويسهم في نشر النمط غير الرسمي للإنتاج والإنتاجية المنخفضة. وينقصها الحصول على التمويل ورأس المال الطويل الأجل، وهي الأساس الذي تُبنى عليه الشركات.

وتعتقد اللجنة أن المسؤولية الرئيسية عن تحقيق النمو والتنمية العادلة تقع على عاتق البلدان النامية. وتشمل هذه المسؤولية تهيئة الظروف التي تجعل في الإمكان تأمين الموارد المالية المطلوبة للاستثمار.

وتتحدد إلى حد كبير تلك الظروف، حالة الحكم، والسياسات الاقتصادية الكلية والجزئية، والمالية العامة، والنظام المالي والعناصر الأساسية الأخرى للبيئة الاقتصادية للبلد بواسطة إجراءات صانعي السياسات المحليين. ويتمثل التحدي أمامهم في التركيز على أوجه التقدم في إطار الاستقرار الاقتصادي الكلي والديمقراطية وبدء الإصلاحات التي تحقق المزيد من التغييرات في الأُطر المؤسسية التي تؤدي إلى إطلاق العنان للقطاع الخاص وتشجيعه.

وتشمل معظم الإجراءات الموصى بها قيام أكثر من عنصر من العناصر الفاعلة بالعمل معا. وعندما تقوم الحكومات بتنفيذ تغيير السياسات، فإن ذلك يتم عادة بالدعم والمشاركة المباشرين للمؤسسات الإنمائية المتعددة الأطراف. وعندما يتخذ القطاع الخاص موقفا أنشط فيما يتعلق بالتنمية المستدامة، فإن ذلك يتم عادة عندما يثير المجتمع المدني الاهتمام بهذه المسألة. وعندما تنفذ الحكومات الإصلاح النظامي، فقد تُجري مشاورات مباشرة مع ممثلي القطاع الخاص. ويمكن النظر إلى الإجراءات الفردية المحددة هنا في إطار هذا التعاون الأوسع نطاقا – والمطلوب بدرجة أكبر لخفض حدة الفقر.

ويتركز اهتمامنا في ثلاثة مجالات:

١ – **في المجال العام**، تعزيز إصلاح القوانين والأنظمة والحواجز الأخرى التي تعترض النمو.

٢ – **في المجال العام – الخاص**، تيسير التعاون وإنشاء الشراكات بين العناصر الفاعلة العامة والخاصة لتعزيز الحصول على مثل هذه العوامل الرئيسية مثل التمويل والمهارات والخدمات الأساسية.

٣ – **في المجال الخاص**، تشجيع وضع نماذج للمشاريع التجارية والتي يمكن تعزيزها واستنساخها وتكون مستدامة من الناحية التجارية.

الإجراءات في المجال العام: تهيئة بيئة مواتية

يشمل تهيئة بيئة مواتية اتخاذ خطوات لخفض نصيب القطاع غير الرسمي في الاقتصاد، عن طريق إصلاح البيئة الكلية المواتية للاقتصاد الرسمي.

بالنسبة لحكومات البلدان النامية

إصلاح الأنظمة وتعزيز سيادة القانون – يتعين على حكومات البلدان النامية أن تأخذ على عاتقها التزاما قويا وواضحا في مجال السياسات إزاء التنمية المستدامة للقطاع الخاص – وأن تقرن ذلك بالتزام حقيقي بإصلاح البيئة النظامية عن طريق إزالة القيود السياسية المصطنعة على النمو الاقتصادي القوي.

إضفاء الصيغة الرسمية على الاقتصاد – هناك حاجة إلى أن تركز حكومات البلدان النامية على تهيئة الظروف لخفض الطابع غير الرسمي وتغيير تكوين النظام الاقتصادي للقطاع الخاص بمرور الوقت.

إشراك القطاع الخاص في عملية وضع السياسات – تحتاج الحكومات إلى إيجاد شراكة فعلية مع ممثلي القطاع الخاص لتنفيذ التغييرات وكفالة أن صوت القطاع الخاص يشمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات المتناهية الصغر.

بالنسبة لحكومات البلدان المتقدمة النمو

تشجيع قيام بيئة اقتصادية كلية دولية مساعدة ونظام تجاري مساعد – تعتبر زيادة تدفق المعونة الإنمائية وإصلاح النظام التجاري العالمي لتوفير فرص اقتصادية عادلة للمنتجين من البلدان النامية شرطا أساسيا لتعزيز النمو السريع في الاستثمار الخاص المحلي.

إعادة توجيه الاستراتيجيات التشغيلية للمؤسسات والوكالات الإنمائية المتعددة الأطراف والثنائية – عند تشجيع تنمية القطاع الخاص المستدام، تحتاج البلدان المتقدمة النمو إلى كفالة التنسيق الأفضل للإجراءات الجماعية لهذه الوكالات – لتحسين كفاءتها وخفض الضغوط على القدرة الإدارية لحكومات البلدان النامية.

إطلاق المعونة – سيتيح إجراء تغييرات في القواعد الإدارية التي تحكم الأموال المقيدة استخدام وتقديم المساعدة التقنية بطريقة أكثر اتساما بالفعالية بغية حفز تنمية القطاع الخاص.

بالنسبة للمؤسسات الإنمائية المتعددة الأطراف

تطبيق توصية مؤتمر مونتيري بالتخصص والشراكة على الأنشطة الإنمائية للقطاع الخاص – يُعتبر اتساع الأنشطة المتداخلة معطلا للإنتاج ويحتاج إلى معالجته بصورة عاجلة.

التصدي للطابع غير الرسمي في البلدان النامية – تجري حاليا بعض الأعمال الرائدة لوضع خريطة لهيكل القطاع غير الرسمي، ومن المحتمل أن يؤدي بذل جهد عالمي لتوسيع نطاق تغطية هذا العمل إلى جني فوائد ملموسة.

الإجراءات في المجال العام – الخاص: المشاركة والابتكار

تعتقد اللجنة أن جميع أصحاب المصلحة في حاجة إلى بذل جهود متضافرة في مجال التمويل والمهارات والشراكات بين القطاعين العام والخاص من أجل تقديم الخدمات الأساسية.

تيسير الوصول إلى خيارات التمويل الأوسع نطاقا – نتصور استمرار تنمية الأسواق المالية المحلية المقترن ببناء المهارات من أجل المنظمين والمؤسسات المالية الخاصة.

مساعدة تنمية المهارات والمعرفة – يمكن أن تتراوح أنشطة بناء المهارات بين البرامج المتعلقة بالقيادات العليا في القطاعين العام والخاص وتدريب أصحاب المشاريع متناهية الصغر لبذل جهود مشتركة مع السلطات العامة والاتحادات العمالية لتحسين مهارات القوى العاملة.

جعل التوفير المستدام للخدمات الأساسية ولا سيما الطاقة والمياه ممكنا – ترى اللجنة أن هناك حاجة إلى تطوير النماذج المبتكرة للشراكات بين مقدمي الخدمات الحكومية والشركات المتعددة الجنسيات والشركات المحلية.

الإجراءات في المجال الخاص: حشد القدرات والموارد

تعتقد اللجنة أنه يتعين على القطاع الخاص، ولا سيما الشركات الكبيرة والمحلية والشركات المتعددة الجنسيات، أن يدرك أنه في إمكانه الإسهام في التنمية الاقتصادية المعجلة وفي تخفيف حدة الفقر.

بالنسبة للقطاع الخاص

توجيه المبادرة الخاصة في مسار الجهود الإنمائية – نعتقد أن لدى القطاع الخاص إمكانيات هائلة للإسهام في التنمية عن طريق معارفه وخبراته وموارده وعلاقاته.

تنمية الصلات مع الشركات المتعددة الجنسيات والشركات المحلية الكبيرة لتغذية الشركات الأصغر – توفر الصلات مع الأنواع المختلفة للشركات في البلدان النامية وسيلة فعَّالة للشركات المحلية لاكتساب الوصول إلى الأسواق والتمويل والمهارات والمعرفة الفنية.

ملاحقة الفرص التجارية في أسواق قاعدة الهرم – يُعتبر الإقرار باحتياجات أسواق قاعدة الهرم (٤ بلايين نسمة يكسبون أقل من ٥٠٠ ١ دولار سنويا) وإعداد حلول مبتكرة لسد هذه الاحتياجات إجراءات حيوية أخرى مطلوبة من القطاع الخاص، المحلي والدولي على السواء.

تحديد المعايير – يحتاج القطاع الخاص إلى إعلان الالتزام الحقيقي بالتنمية المستدامة – مع التركيز بشدة على إدارة الشركات والشفافية.

بالنسبة لمنظمات المجتمع المدني والمنظمات العمالية

تعتقد اللجنة أنه يتعين على منظمات المجتمع المدني والمنظمات العمالية أن تواصل عملها باعتبارها من المراقبين الحيويين لبرنامج التنمية – وباعتبارها من الميسرين والمدعمين للنُهج الابتكارية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وتحسين نوعية حياة الفقراء.

زيادة المساءلة في النظام – يُعتبر هذا جزءا أساسيا من عمل منظمات المجتمع المدني، كما أن قيادتها تتمثل في دفع مفهوم التنمية المستدامة إلى الأمام. وينبغي تدعيم هذا العمل.

إنشاء شراكات وعلاقات جديدة لتحقيق الأهداف المشتركة – تُعتبر منظمات المجتمع المدني الأوثق صلة بقاعدة الهرم. كما أنها تتولى عادة بالنيابة عن المجتمع تجربة التكنولوجيات الجديدة لحل المشاكل.

استشراف المستقبل

لتعزيز التقدم، توصي اللجنة بأن تتولى الأمم المتحدة الإشراف على مسار تنمية القطاع الخاص. وسيتولى تقرير مرحلي سنوي تسليط الضوء على التوصيات الإجمالية للجنة وكفالة الالتزام بمعالجة القضايا العديدة المحددة هنا.

وتتولى اللجنة تجميع مجموعة أولية من المبادرات العملية لتيسير التحولات في فرادى البلدان وتوفير الأدوات للحكومات والقطاع الخاص من أجل تكملة الموارد المتاحة والبت على وجه السرعة في تنفيذ برنامج للتغيير. وترمي هذه الإجراءات الأولية إلى حفز الرد التعاوني من جانب أي شركاء محتملين يقرأون هذا التقرير. ورسالتها الموجهة إليكم جميعا هي: انضموا إلينا.